

[الصفحة الرئيسية](#) < بلد المساعدات المزمنة

بلد المساعدات المزمنة

غسان ديبية

د. غسان ديبية أعربت الحكومة عن سعادة بالغة من نتائج باريس 3 التي أسفرت عن تعهدات بحوالي 7,6 مليارات دولار من القروض والهبات. وعلى الرغم من أن التحقق الفعلي لهذه المبالغ يصطدم بجدار المعوقات السياسية، ولا سيما الحاجة إلى موافقة البرلمان، وبالتالي توقيع رئيس الجمهورية، إلا أن الأوساط الحكومية رأت أن ما حصل إنجاز كبير. بالطبع، إن أي دولة تصاب بالهزات المختلفة كالتي تعرّض لها لبنان في السنتين الأخيرتين ستكون في حال أفضل إذا ما تلقت دعماً دولياً بنسبة تبلغ 30% من الناتج المحلي في ظل أزمة مالية عميقة تتمثل بدين عام يبلغ 180% من الناتج المحلي. لكن الخطورة تكمن في أن يتحول باريس 3 إلى محطة بدل أن يشكل فرصة للبنان لكي يتخلص من هذا الإدمان على المساعدات الخارجية. وهذا الاعتماد المستمر، كما سنرى، لم يكن فقط من أجل إعادة الإعمار كما تروج بعض الأوساط الحكومية، بل كان من أجل تمويل عملية الاستمرار في السياسات الماكرو — اقتصادية الخاطئة التي اعتمدت من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عام 1992. فحصة إعادة الإعمار بلغت 50% من مجمل المساعدات الخارجية المقدمة من دون احتساب أموال باريس 3 التي من غير الواضح حالياً تقسيمها النهائي (ولا حجمها النهائي) بين إعادة الإعمار وبين التثبيت المالي والإصلاحات الهيكلية. لن أقدم في هذه المقالة حلاً لهذه الأزمة المستعصية المتمثلة بعناد مستميت من قبل الحكومة اللبنانية في الاستمرار باعتماد التشكيلة نفسها من السياسات الماكرو — اقتصادية، المترافقة مع استسهال كبير لعملية «القفز» إلى الخارج كلما لاحت في الأفق بوادر أزمة نقدية ناتجة عن عدم الملاءمة بين أهداف هذه السياسة الماكرو — اقتصادية، بل سأكتفي بسرد تاريخي يبيّن بعض المفاصل الأساسية في تاريخ لبنان الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب، المتعلقة بهذا الشأن لعلنا نستطيع استنتاج بعض الدروس من الماضي لكي لا نكررها في المرحلة الإيمارية المقبلة. ففي عودة سريعة إلى عام 1992، بدأت حكومة الرئيس الحريري الأولى بجهود إعادة الإعمار وتمثلت بخطة استثمارات عامة بلغت حوالي 7,5 مليارات دولار حتى عام 1997... وفي هذه السنوات الذهبية التي حققت نمواً متوسطاً استطاعت الحكومة بواسطة مجلس الإنماء والإعمار أن تحقق فقط جزءاً من هذه الاستثمارات العامة (تتراوح النسبة بين 70% في البنية التحتية إلى 30% في القطاعات الاجتماعية) وبلغت المصاريف الإيمارية 4,2 مليارات دولار مع حصة القروض الخارجية والهبات في التمويل 95% . إذاً في تلك الفترة حقق لبنان نجاحاً بالحصول على قروض خارجية لتغطية نفقات إعادة الإعمار. وهذه كانت إيجابية كبيرة على الرغم من التأخير الزمني في برنامج إعادة الإعمار الذي يمكن إيعازه إلى عدم وجود القدرة الاستيعابية الكافية. لكن عام 1997، كان عاماً مفصلياً حيث كان آخر أعوام الفترة الذهبية. فبعده تلاشى زخم الإعمار، وكمؤشر كان على لبنان الانتظار حتى عام 2004 لتحقيق كامل الاستثمارات في البنية التحتية المخطط لها حتى 1997. وفي القطاعات الاجتماعية كانت النتيجة أسوأ بكثير إذ حقق فقط 50% من الاستثمارات. وعلى الصعيد الماكرو — اقتصادي ساءت الأمور إلى حد كبير، فوصلت نسبة الدين العام إلى 97% في 1997 وارتفعت الفائدة الحقيقية إلى حوالي 10% في 1998 وبدأت مرحلة الركود الاقتصادي وبدأ جلياً للكثيرين أن السياسات الماكرو — اقتصادية (التي تمثلت بمصاريف حكومية كبيرة + إصلاحات ضريبية راديكالية + تثبيت سعر الصرف + تمويل عبر سندات الخزينة) قد سدّت الضربة القاضية لبرنامج إعادة الإعمار ودخل لبنان في مرحلة الأزمة المالية للدولة التي أُلقت بظلالها على الأسواق النقدية وبدأت مرحلة البحث عن التدفقات المالية الخارجية للتخفيف من الأزمة. وبدأ ذلك فعلياً بالتحويل إلى تمويل الدولة عبر إصدارات اليورو بوند التي رأت فيها الدولة وسيلة لتخفيف عبء الفوائد، ورأت فيها المصارف وسيلة لتخفيف مخاطرها. وشهد أيضاً عام 1997 إيداعات من السعودية والكويت بقيمة 700 مليون دولار أميركي لدى المصرف المركزي. وبعد إخفاقات حكومة الرئيس الحص في 1998 — 2000 بتحقيق إصلاحات اقتصادية جذرية تعيد لبنان عن هذا الخط البياني، أتت حكومة الرئيس الحريري في عام 2000 لتجد حلاً وحيداً لهذه الأزمة المستشرية عبر الاعتماد أكثر فأكثر على الخارج. وفي عام 2001 تم جلب إيداعات خارجية بحوالي 1,5 مليار إلى المصرف المركزي لحماية العملة اللبنانية. ومع استمرار الأزمة في التقادم أصبح الطريق الوحيد المتاح للحفاظ على التشكيلة الماكرو — اقتصادية هو بالحصول على مساعدات خارجية أكبر. فبعد مؤتمر باريس 2 وحقق نجاحات كبيرة بمساعدات بحوالي 3 مليارات دولار. وعندما دخل لبنان في أزمة اقتصادية بعد اغتيال الرئيس الحريري عام 2005 كانت خطة الحكومة الناتجة عن الانتخابات التحضير لمؤتمر بيروت - 1 وكانت الآمال معلقة بأن يحصل لبنان على 5 مليارات دولار. وبعد حرب تموز 2006 تحول بيروت - 1 إلى باريس - 3 . وبعد ذلك أتى في نيسان 2007 قرض صندوق النقد الدولي بـ 76,8 مليون دولار الذي يحضر لقرض أكبر من الصندوق للبنان في العام المقبل. صحيح أن لبنان دخل متأخراً إلى نادي الدول المدينة، لكنه

يقف الآن مودعاً دولاً كثيرة وعريقة في هذا المجال، مثل البرازيل والأرجنتين. ومع إملءات صندوق النقد الدولي التي بدأت تلوح بالأفق، على لبنان إذاً أن يحضر نفسه لعضوية طويلة الأمد في هذا النادي السيئ الذكر.

اقتصاد

العدد ٢٥٥ الثلاثاء ١٩ حزيران ٢٠٠٧

مقال

مقالات أخرى لغسان ديبية:

[ماركس ضد سينسير | أزمة الرأسمالية اللبنانية: من تتحمّل](#)

[مسؤولية الانهيار إذا حصل؟ \[1\]](#)

[ماركس ضد سينسير | سنغافورة أو بيروت أو طرابلس؟ قتل أمكنة](#)

[الحياة في لبنان \[2\]](#)

[ماركس ضد سينسير | طوفان «الخطط» الاقتصادية في لبنان: الربعة](#)

[القديمة + المركنتلية الجديدة \[3\]](#)

[ماركس ضد سينسير | حول وثيقة بعيدا الاقتصادية: التغيير الفعلي أم](#)

[استمرار القديم؟ \[4\]](#)

[التجديد في مصرف لبنان نهايته التغيير - 3: استغلال النموذج لإنهائه](#)

[5]

Source URL (retrieved on 08/01/2017 - 11:25): <http://www.al-akhbar.com/node/144157>

:Links

<http://www.al-akhbar.com/node/280706> [1]

<http://www.al-akhbar.com/node/280459> [2]

<http://www.al-akhbar.com/node/280089> [3]

<http://www.al-akhbar.com/node/279367> [4]

<http://www.al-akhbar.com/node/279091> [5]